﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنعام: 69]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

النّهيُ عن مجالسةِ الخائضين، ونفيُ التَّبِعَةِ عنِ التُّقاة النّاصحين

بعد أن نهى الله تعالى المسلمين عن مجالسةِ المشركين عند خَوْضِهم في الآيات، بيَّنَ تعالى أنّهم إذا فعلوا ذلك فلَنْ يُشارِكوهُم في الإثْم، ولا تَبِعةَ عليهم إذا أَعرَضوا عن مجلسِ الخائِضينَ فقال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾[1]، أي: أنّ أهل التّقوى ما داموا قد أدَّوْا واجبَ الإرشادِ والتّذكيرِ، فلا حِسابَ عليهم، ولا يَنالُهم أَذًى من حِسابِ أولئكَ الخائضينَ[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ذِكْرَىٰ﴾: مصدر ذَكَرَ، ولم يَجِيءْ على (فِعْلَى)[3]، بِكَسْر الفاء غيرُه. و(ذكر) أصلٌ يدلّ على خلافِ النِّسيان، ثمّ حُمِلَ عليه الذِّكْرُ باللّسان. ويقولون: اجْعَلْهُ منكَ على ذُكْرٍ، بضمّ الذّال؛ أي: لا تَنْسَهُ. والذِّكرَى: اسمٌ أُقيمَ مُقام التّذكير، كما تقول: اتَّقيتُ تَقْوى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [سورة ص: 43]؛ أي: وعِبرة لهم[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ بمعنى: التّذكير[5]، أو بمعنى: "ذكِّروهم بالقرآنِ وبمحمَّدٍ ﷺ، فَرَخَّصَ لهم بالقعودِ بشرطِ التَّذكيرِ والموعظةِ"[6].

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/160، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/147، والعليميّ، فتح الرّحمن: 2/414، وطنطاويّ، الوسيط: 5/100.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2547.
(3) محيي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/145.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط: (ذكر).
(5) ابن جرير، جامع البيان: 11/439، والواحديّ، البسيط: 8/211.
(6) الواحديّ، الوجيز، ص: 360.

2) ﴿يَتَّقُونَ﴾: اتَّقى يَتَّقِي، أصلُه اوْتَقَى على افْتَعَلَ، فقُلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها، وأُبدِلَتْ منها التّاءُ وأُدغِمَت[1]، ورجلٌ تقيٌّ، كَغَنيٍّ؛ قال ابن دُرَيد: معناه أنّه مُوقٍ نفسَه منَ العذابِ والمعاصي، بالعملِ الصّالحِ، مِن وقَيتُ نفسي أَقِيها[2]. وتَقْوى اللّه: خشيتُه والخوفُ منه، بامتثالِ أوامرِه واجتنابِ نواهيه، وهي استشعارُ رقابةِ اللّهِ، والالتزامُ بشَرْعِه، ومُوافقةُ الظّاهرِ للباطن، وهو مضمونُ قولِه تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: 102]، وقد قيل:

وَغيرُ تَقِيٍّ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالتُّقَى *** طَبِيبٌ يُدَاوِي النَّاسَ وَهوَ مَرِيضُ[3].

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

رفعُ الحرجِ عنِ المتّقين في مجالسةِ المشركين؛ لِتذكيرِهم وزَجْرِهم

يخبرُ اللّهُ تعالى أنّ الّذينَ يتّقون اللّهَ سبحانه، ليس عليهم تَبِعَةٌ من أعمال الخائضين، إذا هم تجنَّبوهم وأَعْرَضوا عنهم كما أُمِروا[4]، ففي الآية ترخيصٌ للمتّقين منَ المؤمنين في مجالسةِ الكفّارِ، إذا اضْطُرّوا إلى ذلك[5]، والمعنى: ما عليكم شيءٌ من حسابِ المشركين، بل عليكم تذكيرُهم وزَجْرُهم، فإن أَبَوا فَحِسابُهم على اللّه[6]، "قال الكلبيُّ: وذلك أنّ أصحابَ رسولِ اللّه ﷺ، قالوا: يا رسولَ اللّه: لَئِنْ كُنَّا كلّما استَهْزَؤوا بالقرآن، قُمْنا من عندِهم، لا نستطيعُ أن نجلسَ في المسجدِ الحرامِ، فنزلَ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾"[7].

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (وقى).
(2) الزَّبيديّ، تاج العروس: (وقى).
(3) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 3/2486.
(4) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 7/160، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2547.
(5) الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/147.
(6) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/15.
(7) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/457.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الاستئنافِ في قوله: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾:

ليس على المتّقين شيءٌ من حسابِ الخائضينَ في آيات الله

دلّتِ الواو في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ على الاستئناف[1]، فلمّا نهى عن مجالسةِ المشركين الّذين يخوضون في آياتِ اللّه تعالى، استأنفَ لبيانِ عذرِ المؤمنين في الأخذِ عليهم؛ ومفادُ ذلك: "وما على الّذين يتّقون اللّهَ شيءٌ من حسابِ الخائضين، على ما ارتَكبوا من جرائمَ وآثامٍ، ما داموا قد أعرضوا عنهم، ولكنّ عليهم أن يُعرِضوا عنهم، ويُذكِّروهم ويمنعوهم عمّا هم فيه منَ القبائح، بما أمكنَ منَ العِظَةِ والتّذكيرِ، لعلّ أولئك الخائضين يجتنبون ذلك، ويتّقون اللّهَ في أقوالهم وأفعالهم"[2].

دلالةُ التّخصيصِ بتقديمِ المسنَدِ المنفيّ على المسندِ إليه:

بيانُ نَفْيِ مؤاخذة المتّقين على ما فَعَلَه الخائضون في آيات الله

قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، فَقَدَّمَ الخبرَ: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ﴾، وأَخَّرَ المبتدأَ ﴿مِّن شَىْءٍ﴾[3]، وأصلُ الكلامِ: (ليس شيءٌ من حسابِهم على المتّقين)، والتّقديمُ يفيدُ التّخصيصَ، والنَّفيُ هو نفيٌ لحسابهم على جهة الاختصاصِ[4]؛ تأكيدًا لنفيِ تَبعِيَّتِهم، وهذا التّأكيدُ ناسَبَ تحرُّجَ المسلمين وخَوْفَهم منَ الإثم.

دلالةُ الاستعلاءِ بالحرفِ ﴿عَلَى﴾ في الآية:

دلّ الاستعلاءُ على الإلزامِ، ونفيُه أفادَ تخليَتَهُم منَ التَّبِعة

قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، عبّر حرفُ الاستعلاءِ على الإلزام، ونفيِهِ الإلزام؛ أي: وما يلزم المتّقين الّذين يجالسون المشركين شيءٌ، ممّا يحاسَبون عليه من قبائحِ أعمالِهم وأقوالِهم[5]،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 8/401.
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/100.
(3) الجمل، الفتوحات الإلهيّة: 2/37، والصّاويّ، حاشية الصّاويّ: 2/21.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/139.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/167، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/513.

والمعنى: "وليس على الّذين يتّقون اللّه شيءٌ من إثم هؤلاء الظّالمين، إذا استمرّوا على ضلالهم، ولكن يجب أن يُذكِّروهم، لعلّهم يخشون عذابَ اللّه، ويكفّون عن الباطل"[1].

فائدةُ التّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ دونَ الضّمير:

دلالـةُ الموصولِ عـلى تـعـمـيـمِ الحُكْم، ودلالةُ الـصّـلـةِ على تجدُّدِه

قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، عبّر عنِ المؤمنين بالاسم الموصول دون الضّمير، فلم يَقُلْ: (وما عليكم من حسابهم)؛ لأنّ الموصولَ كتعريفِ الجنسِ، فيكون شاملًا لجميع المسلمين[2]، فيعمّ جميع الأزمنة، لئلّا يُتوهَّم اختصاصُه بالمخاطَبين، فَضْلًا عن كون التّعريفِ بالاسمِ الموصولِ هنا يفيدُ التّفخيمَ والتّعظيمَ لشأن المؤمنين.

والتّعبيرُ بالموصول إشارةٌ إلى ما في حيِّزِ الصِّلَةِ منَ الفعل المضارعِ، فأرادَ أنّهم يُجدِّدونَ اتّقاءَ مخالَطَتِهم؛ لأنّهم تحرَّجوا وخافوا الإثمَ؛ لأنّهم يَتَّقونَ الشّركَ[3]، ولو قالَ: (المتّقين) لَفاتَ معنى الإحداثِ والتّجدُّدِ.

بلاغةُ الإضمارِ في قوله تعالى: ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾:

المـــــرادُ مـنَ الـحـسـابِ، هـو حـسـابُ الـخـائِـضـينَ في آياتِ الله

الضّميرُ في قوله تَعالى: ﴿حِسَابِهِم﴾ عائدٌ على المستهزئين الخائضين في الآيات[4]، وأعرضَ القرآنُ الكريمُ عن إظهارهم هنا بوصفهم الصّريح، إلى الإشارة لهم بالضّمير العائدِ عليهم، تَبْكيتًا لهم وتقليلًا لشأنهم، "ولا على الّذين يتّقون اللّه من أوزار هؤلاء الظّالمين من شيءٍ، وليس عليكم من حسابهم من شيءٍ، ومجرَّدُ قيامِكم من مجلسِهم هو تذكرةٌ لهم لعلّهم يتفكّرون في منطقِ الحقِّ، ويخشَون اللّهَ، ويُبعِدون أنفسَهم عنِ الوقوعِ في الباطلِ"[5].

(1) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 183.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/292.
(3) الخازن، لباب التّأويل: 2/123.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/546.
(5) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3711.

السّرُّ في استغراقِ النّفْيِ والتّنكيرِ، في قوله ﴿مِّن شَيْءٍ﴾:

تـأكـيـدُ الـنّـفـي للشُّمُولِ بزيادة (مِن)؛ للمبالغةِ في انـتـفـاءِ مؤاخَذَتِهم

قوله جلّ شأنُه: ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ لمّا نفى حسابَهم عنِ المؤمنين، أَكَّدَ ذلك النّفي بإدخال ﴿مِّن﴾ المزيدةِ للتّوكيد؛ استغراقًا للنّفي[1]، وللتّنصيص على الشّمول في سياق النّفي[2]، مبالغةً في انتفاءِ مؤاخذتِهم؛ أي: ما عليكم من حسابهم أيُّ قَدْرٍ ولو ضَؤُلَ[3].

والتّنكير لـ ﴿شَيْءٍ﴾ للتّعميم وللتّقليل، و﴿مِّن﴾ "هنا للدّلالة على عمومِ النّفي واستغراقِه، أو تأكيدِ استغراقِه؛ أي: ما عليكم أيُّ قَدْرٍ - ولو ضُؤُلَ - من تبعاتِ أعمالهم، ما دمتُم قد ذكَّرتموهُمُ العاقبةَ، لِما هم عليه؛ فالواجبُ عليكمُ التّذكيرُ"[4].

المجازُ المُرسَل بالتّعبير عنِ الأعمال بالحساب:

ذكـرَ الـحسابَ دونَ الأعـمـالِ؛ لأنّ الـحسابَ مسبَّبٌ عنها

قولُه جلّ شأنه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم﴾، عبّر عن أعمالِ المشركين بالحساب؛ أي: أعمالهم المحسوبة عليهم، باعتبار أنّ العملَ هو السّببُ في الحساب، وهو من المجازِ المُرسَلِ في إطلاقِ المسبَّبِ، وإرادةِ السّببِ[5]، فالمرادُ بالحساب المعاصي، وكفرُهم، ومخالفتُهم أمرَ الله[6]؛ وفيه إشارةٌ إلى أنّ حسابَهم على أعمالهم واقعٌ لا محالةَ.

بلاغةُ الاستدراكِ في قوله: ﴿وَلَٰكِن﴾:

عـلى الـدّاعـيـة البلاغُ والذّكرى، إنْ نـفـعـتِ الذّكرى

قولُه جلّ شأنه: ﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ﴾ استدرك ليبيّنَ أنّ رفعَ التّبعيّة عنهم، لا يُسقطُ عنهم واجبَ الدّعوةِ والتّذكيرِ، فهو استدراكٌ منَ النّفي السّابقِ؛ أي: ولكن عليهم أن يُذكِّروهم، ويمنعوهم عمَّا

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 4/174، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/147، والطَّيبِيّ، فتوح الغيب: 6/128، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2547.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/249.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/166، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2547.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2548.
(5) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2547، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/293.
(6) القونويّ، حاشية على البيضاويّ: 8/147، والزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/261.

هُم عليهِ منَ القبائح، بما أمكن، إذا سمعوهم يخوضون؛ بالعِظة والتّذكير ويُظهروا لهم الكراهَةَ والنّكير[1]، يعني: ما عليكم شيءٌ من حسابهم، ولكن عليكم أن تذكّروهم[2]، أي "ولكنْ قيامُهم وعدمُ القعودِ معهم لتذكيرهم بالقيام عنهم، وإظهارِ الكراهةِ لهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ الخوضَ في آيات اللّه"[3].

لفظ ﴿ذِكْرَىٰ﴾ بين الحاليّة والعطف، وأثره في المعنى:

عطفُ ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على محلّ ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، فيه خلافٌ عند البلاغيّين، فهو لا يجوزُ عند الشّيخ سعد الدّين، حيث يرى: أنّه حالٌ ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، قُدِّم عليه، فصار قَيْدًا للعامِلِ، فإذا عَطف ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على ﴿شَيْءٍ﴾ عَطْفَ المفردِ على المفردِ، كانت جهةُ القيد معتبَرَةً فيه، ويَؤولُ المعنى إلى (أنَّ عَليك من حسابهم ذكرى)، وذكرى ليس من حسابهم.

الاشتراكُ بحرفِ العطفِ بين طرفَي العطفِ، لايُنفَكُّ عنه إلّا بقرينةٍ صارِفَةٍ

وذهب الحَلَبيُّ إلى كونه عطفًا، فقال: أهلُ اللّسان والأصوليّون يقولون: إنّ العطفَ ظاهرٌ في التَّشْريكِ، فَإنْ كان في المعطوف عليه قيدٌ، فالظّاهرُ تَقَيُّدُ المعطوف بذلك القيد، إلّا أن تجيءَ قرينةٌ صارفةٌ فيُحالُ الأمرُ عليها[4]، فإذا قلتَ: (ضربتُ زيدًا يوم الجمعة وعَمْرًا)، فالظّاهرُ اشتراكُ عَمْرٍو مع زيدٍ في الضّرب مقيَّدًا بيوم الجمعة، فإنْ قلتَ: (وعَمْرًا يومَ السّبتِ)، لم يُشارِكْهُ في قَيْدِه؛ والآيةُ الكريمةُ من قَبيل النّوعِ الأوّلِ؛ أي: لم يُؤْتَ مع المعطوف بقرينةٍ تُخْرِجُهُ، فالظّاهرُ مُشاركَتُهُ للأوّلِ في قَيْدِه[5]، وتغايرُ الموقعِ بين الحاليّةِ والعطفِ، يؤثّر في المعنى، إذِ الحاليَّةُ توصيفٌ لحالِ صاحبِ الحالِ عند وقوعِ الفعلِ، بينما العطفُ جمعٌ للمعنى بين طرفَي العطفِ؛ جُمْلَتَيْنِ كان الطَّرفانِ أَم مُفْرَدَيْنِ.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/147، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/547، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/167، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/513، والآلوسيّ، روح المعاني: 4/174.

(2) الخازن، لباب التّأويل: 2/123، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/293.

(3) محمّد عبد اللّطيف الخطيب، أوضح التّفاسير، ص: 160.

(4) السّمين، الدّرّ المصون: 4/677.

(5) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 3/362.

دلالة اختيار المصدر: ﴿ذِكۡرَىٰ﴾:

جوهرُ الذّكرى التّسديدُ والتّقريبُ، بما في القرآن من ترغيبٍ وترهيبٍ

وعبّر عن فعلِ التّذكيرِ بالمصدر؛ ليدلّ على ضرورةِ استفراغِ كلِّ أسبابِ التّذكيرِ معهم، وحَذَفَ مُتَعَلَّقَها للتّعميم، والتّقديرُ: ذكرى للخائضين في آياتِ اللّهِ ولغيرِهم. وإيرادُ السّياق للمصدر ﴿ذِكۡرَىٰ﴾، "دليلٌ على أنّه ينبغي أن يستعملَ المذكِّرُ منَ الكلام ما يكون أقربَ إلى حصول مقصودِ التّقوى، وفيه دليلٌ على أنّه إذا كان التّذكيرُ والوعظُ ممّا يزيدُ الموعوظَ شرًّا إلى شرّه - إلى أنّ تركَه هو الواجبُ؛ لأنّه إذا ناقض المقصودَ كان تركُهُ مقصودًا"[1].

بلاغةُ الاستئنافِ في قوله: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾:

استئنافٌ بيانيٌّ سِيقَ جوابًا لسؤالٍ نشأَ عن عِلّةِ تذكيرِ الخائضين

جملةُ: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ "مسوقةٌ لتعليلِ ما قبلها"[2]، فهي مستأنَفةٌ استئنافًا بيانيًّا للإجابةِ عن سؤالٍ نشأَ عن قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ﴾ تقديرُه: ما فائدةُ تذكيرِهم، وهم لا يؤمنون؟ فقيل: ذكّروهم ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾، والضّمائر تعود إلى الّذين يخوضون في الآيات، و﴿يَتَّقُونَ﴾؛ أي: لعلّهم يتركون الخوضَ[3]، والمعنى: أنّ تذكيرَ المؤمنين للمشركين بتركِ مجالستهم حالَ الخوض؛ يحثُّ المشركين على تجنُّبِ الخوضِ في آيات اللّه تعالى.

علّة تعليق الرّجاء بالخائضين:

تركُ مجالسةِ الخائضين، رجاءَ تَرْكِهم الخوضَ سديدٌ مُحَبَّبٌ

وقولُه جلّ شأنُه: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ التّعبير بالرّجاء لا يدلّ على أنّ اللّهَ تعالى يرجو ذلك؛ فاللّهُ تعالى منزَّهٌ عنِ الرّجاء لمَا فيه من معنى الطّمع والتّوقّع، فالرّجاءُ مُتعلِّقٌ بالخائضين، ليُرجَى منهم التّقوى، فلعلّهم يخافون فَيتّقون[4]؛ يعني: لعلَّ تلك الذّكرى تمنعُهم

(1) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 260.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 8/402.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/293.
(4) الواحديّ، البسيط: 8/212، 217، والزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/261.

منَ الخوضِ والاستهزاءِ[1]، حياءً منكم، ورغبةً في مجالستكم[2]، وإكرامًا للجليس[3].

علّةُ إسنادِ فعل التّقوى إلى المشركين:

قد يكون المرادُ بالتّقوى المعنى اللُّغويَّ لا الشّرعيَّ

قوله جلّ شأنه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ أَسْنَدَ التّقوى إلى المشركين؛ والمعنى: أنّهم يتركون الخوضَ، فالتّقوى قد تكون مُستعملةً في معناها اللُّغويِّ الّذي هو: حفظُ الشّيءِ ممّا يؤذيه ويضرُّه، قال تعالى: ﴿وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝٥٦﴾ [الدّخان: 56]، ولا يريد المعنى الشّرعيّ[4]، الّذي هو: "حفظُ النّفس عمّا يُؤْثِمُ، وذلك بتَرْكِ المحظورِ"[5]، فهم يتركون الخوضَ في الآيات محافظةً على مجالسةِ المؤمنين، ويكون مفعولُ التّقوى محذوفًا يعودُ على الخوض. وقد يكون المرادُ بالتّقوى المعنى الشّرعيّ على اعتبار أنّ تعليقَ تقواهم بحرفِ الرّجاءِ، فيه دعوةٌ لهم، ليلتحقوا برَكْبِ المتّقين، أو للتّعريض والسّخريةِ بهم، على سبيل الاستعارة التّهكّميَّة في تشبيه تركِهم الكفرَ بالتّقوى.

(1) الخازن، لباب التّأويل: 2/123، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/23، والقنّوجيّ، فتح البيان: 4/167.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/547، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/147، والزّمخشريّ، الكشّاف: 2/35، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/513.

(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/147، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2548.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/293.

(5) الرّاغب، المفردات: (وقى).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»